

مجلس اللوردات البريطاني يناقش معاهدة لشبونة

وترمي معاهدة لشبونة الجديدة إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد كما ستسمح لزعماء الاتحاد بالتحرك بفعالية تجاه القضايا الدولية بعد تغيير طريقة عمل الاتحاد الحالية. وفي موضوع آخر دعا زعيم حزب الأحرار الديمقراطي الجديد كليك إلى تخفيض عدد أعضاء مجلس العموم البريطاني إلى حدود ١٥٠ عضواً، وقال إن من شأن هذا التخفيض أن يوفر أموالاً طائلة على دافع الضرائب البريطاني.

وطالب كليك في كلمة موجهة لأعضاء حزبه بإجراء تغيير في أسلوب الانتخابات العامة في المملكة المتحدة وطريقة تمويل الأحزاب السياسية البريطانية المختلفة مقترحاً أن يقوم الناخب البريطاني بدفع ثلاثة جنيهات إسترلينية للحزب الذي يؤيده في فترة الانتخابات.

كما اقترح النائب الذي تولى منصبه الجديد خلفاً للزعيم السابق لحزب الأحرار الديمقراطي المعارض كامبل منيز أن لا تزيد النفقات السنوية لكل حزب سياسي بريطاني عن عشرة ملايين جنيه إسترليني مبيناً أنه يرغب في إقامة نظام انتخابي تعددي بدلاً من الاعتماد على انتخابات الحزب الواحد معتبراً أن ذلك من شأنه أن يعزز من سلطات الشعب بدلاً من سلطات الأحزاب السياسية.



الاتحاد الأوروبي بعد مفاوضات شاقة وطويلة، على أمل أن تكون المعاهدة الجديدة بديلاً للدستور الموحد الذي تم التخلي عنه إثر رفضه في استفتاءات شعبية في كل من فرنسا وهولندا. لكن المعاهدة ستصبح سارية المفعول فور المصادقة عليها رسمياً من قبل برلمانات الدول الأعضاء.

وبموجب معاهدة لشبونة تم استحداث منصب رئيس للاتحاد حيث تكون مدة ولايته عامان ونصف العام يكون خلالها مسؤولاً عن السياسة الخارجية وبصلاحيات أوسع بكثير مما هو ممنوح حالياً.

يبدأ أعضاء مجلس اللوردات البريطاني وعلى مدى أسابيع قادمة مناقشة بنود معاهدة لشبونة التي وقع عليها زعماء دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧ في قمة الاتحاد التي عقدت في العاصمة البرتغالية لشبونة أواخر ديسمبر الماضي.

وكان نواب مجلس العموم البريطاني قد وافقوا على نصوص معاهدة لشبونة بأغلبية ٣٤٦ صوتاً واعتراض ٢٠٦ أصوات بعد مناقشات استمرت نحو أسبوعين ثم أحيلت بعد ذلك إلى مجلس اللوردات لدراستها ومناقشة ما يتعلق بالقوانين والشؤون المحلية وصلاحيات الشرطة الأوروبية بالعمل على أراضي الدول الأعضاء وغيرها من القضايا ذات العلاقة.

يذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد رفضت الشهر الماضي على لسان وزير الشؤون الأوروبية جيم مورفي دعوات لإجراء استفتاء شعبي على بنود معاهدة لشبونة، وقالت إن على البرلمان البريطاني - بمجلسيه اللوردات والنواب - تقرير ما يراه مناسباً حيال معاهدة لشبونة التي وقع عليها رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون في قمة الاتحاد في لشبونة في ديسمبر المنصرم.

وتوصل قادة أوروبا الـ ٢٧ في نهاية العام الماضي إلى اتفاق نهائي بشأن صيغة معاهدة

مجلس الشيوخ الأمريكي يقر مشروع ميزانية ٢٠٠٩م



وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على خطة لميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩م. تتضمن الخطة إجراءات لإلغاء العجز المزمع بحلول عام ٢٠١٢م وزيادة الإنفاق على البرامج المحلية مثل المدارس والطرق وأكثر مما طلبه الرئيس الأمريكي جورج بوش.

وأوضح رئيس لجنة الميزانية بمجلس الشيوخ كنيث كونراد وهو من الحزب الديمقراطي أن أولويتنا تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص عمل، مشيراً إلى الاستثمارات في قطاعات الطاقة والتعليم والرعاية الصحية وبناء الطرق وبرامج محلية أخرى.

وكان مجلس الشيوخ الأمريكي قد وافق بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل ٤٤ صوتاً على الخطة غير الملزمة والبالغ قيمتها ثلاثة تريليونات دولار عرضها الديمقراطيون للسنة المالية التي تبدأ في الأول من شهر أكتوبر المقبل.

نواب أردنيون يريدون إلغاء اتفاق السلام مع الكيان الصهيوني

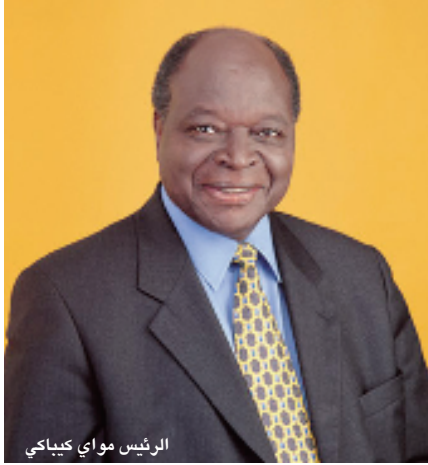


عبد الهادي المجالي
رئيس مجلس النواب

والتصد على أرض المملكة الأردنية إضافة إلى أنه يمارس حرب إبادة بحق الشعب الفلسطيني". وأضاف منصور "لو استفتينا الشعب الأردني فسوف يقوم بإلغاء هذه المعاهدة". وأوضح أنه حسب القانون الأردني "يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء أي من مجلسي الأعيان والنواب أن يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي". وأضاف أنه "إذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها".

رفع عشرة نواب أردنيين ستة منهم إسلاميون مشروع قانون يهدف إلى إلغاء معاهدة السلام المبرمة عام ١٩٩٤م مع إسرائيل. وأكد النائب الإسلامي حمزة منصور الذي يتزعم الكتلة البرلمانية لجبهة العمل الإسلامي (ستة نواب) أن مشروع القانون عرض على رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي. وبرر النواب مبادرتهم بأن "إسرائيل لم تلتزم بنصوص المعاهدة الموقعة. حيث ما يزال خطرها يتهدد المملكة". وأضاف أن "الكيان الموقعة معه المعاهدة لم يتورع عن ارتكاب جرائم جنائية مع سبق الإصرار

البرلمان الكيني يستأنف أعماله لمناقشة المصادقة على تقاسم السلطة



الرئيس موي كيباكي

استأنف البرلمان الكيني أعماله بعد أعمال العنف التي جرت هناك بالمصادقة على اتفاق تقاسم السلطة الذي وقعه في ٢٨ فبراير الماضي الرئيس موي كيباكي وزعيم المعارضة رايلا أودينغا ووضع حداً للآزمة الدامية الناجمة عن الانتخابات الأخيرة. ومن المتوقع أن تتركز المناقشات البرلمانية خلال الفترة القادمة على ما جاء في الخطاب الرئاسي الذي ألقاه كيباكي في ٦ مارس الماضي أثناء افتتاح الدورة المخصصة لإقرار ذلك الاتفاق.

مجلس الشيوخ الياباني يرفض مرشح الحكومة لرئاسة البنك المركزي



رفض مجلس الشيوخ الياباني الذي تسيطر عليه المعارضة التصديق على مرشح الحكومة لرئاسة بنك اليابان المركزي. وكان مجلس النواب الذي تسيطر عليه الأحزاب الحاكمة قد اختار توشيرو موتو البالغ من العمر ٦٤ عاماً لرئاسة البنك المركزي الياباني حيث يشغل حالياً منصب نائب رئيس البنك. وقاد حزب اليابان الديمقراطي المعارض حركة رفض تولي موتو رئاسة البنك في مجلس المستشارين بسبب القلق من قدرة موتو على الاحتفاظ باستقلال البنك المركزي في ظل علاقته الوثيقة بالحكومة حيث كان نائباً لوزير المالية في وقت سابق. كما رفض مجلس المستشارين تعيين تاكاتوشي (٧٥ عاماً) نائباً لرئيس البنك في حين وافق على تعيين ماساكي شيراكاوا (٥٨ عاماً) المدير التنفيذي السابق للبنك في منصب نائب رئيس البنك.